الخطابة الأرسطية من منظور الفلاسفة المسلمين:
مقاربة في النسق الفلسفي

د.مصطفى نكي
أستاذ بالتعليم الثانوي التاهيلي
المغرب

تقديم:

تعد مسألة الخطابة الأرسطية من أهم المسائل التي عالجها الفلاسفة المسلمون في شروحهم للفلسفة المشائية، لكونها جزء من المنطق الأرسطي، وحاولوا أن يرسخوا قوانينها الاستدلالية واللغوية والأسلوبية في التفكير البلاغي العربي، وذلك بتكييف تلك القوانين مع البلاغة العربية، والبحث عن ملامح التشابه والتماثل بين الخطابة اليونانية والخطابة العربية، كما صنعوا في تقريب قوانين التخييل والمحاكاة الأرسطية إلى الشعر العربي القديم. ولهذا سنحاول في هذا البحث أن نوضح جوانبا هامة من دراسة هؤلاء الفلاسفة للخطابة الأرسطية بالتركيز على القوانين اللغوية والأسلوبية في هذه الصناعة، وبخاصة المقالة الثالثة من كتاب" الخطابة" لأرسطو التي تحدث فيها عن "الأسلوب" أو "العبارة"، حيث عثر فيها الفلاسفة المسلمون على أجزاء سهل عليهم فهمها، وأخرى استعصى عليهم حل رموزها.[1] وأن ما ورد فيها هو من المشترك بين اللغات، الذي ذهب دعاة الغارة الهيلينية أمثال د. طه حسين، و د. إبراهيم مدكور، و د. محمد مندور، وغيرهم إلى أن علماء البيان العربي أخذوا منها كثيرا من المفاهيم والمصطلحات، أي في المقالة الثالثة.[2] وأن الفضل يرجع إليها في تعرف البلاغيين العرب على المفاهيم البلاغية، مثلما زعم محمد مندور بأن عبد الله بن المعتز استمد المصطلحات التي جاءت في كتابه "البديع" من كتاب "العبارة".

1-مفهوم الخطابة:

عرف الفارابي "الخطابة" في قوله :" الخطابة صناعة قياسية، غرضها الإقناع في جميع الأجناس العشر، وما يحصل من تلك الأشياء في نفس السامع من القناعة هي الغرض الأقصى بأفعال الخطابة"،[3] وهنا ربط الفارابي فن الخطابة بالإقناع، لأنه مرتبط بدوره بالظن، قال:" والقناعة ظن ما، والظن في الجملة: هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا، أو ليس كذا، ويمكن أن يكون ما يعتقد فيه على خلاف ما عليه وجود ذلك الشيء في ذاته"،[4] ولهذا عندما صنف الفارابي الأقوال في رسالته حول قوانين صناعة الشعر، سمى الأقاويل الخطابية "الصادقة بالمساواة"، فهي تأتي بعد الأقاويل البرهانية والجدلية في ترتيبها،[5] ومعنى أن الأقاويل الخطابية صادقة بالمساواة، أنها تحتمل الصدق والكذب، لأن الظن الذي هو الاعتقاد إما أن يقع فيه الصدق بالشيء، وإما الكذب به، في الإيجاب أو السلب. ومن ثم يشبه الفارابي الإقناع في صناعة الخطابة بالتعليم، أو العلم في الصنائع البرهانية.[6] فالخطابة صناعة منطقية تعتمد على طرق الإقناع بغرض إيقاع التصديق في نفوس المخاطبين. وحددها ابن سينا فقال:" الخطابة قوة تتكلف الإقناع الممكن في كل واحد من الأمور المفردة. والإقناع هو تصديق بالشيء مع اعتقاد أنه يمكن أن يكون له عناد وخلاف".[7] ويقرنها ابن سينا بصناعة الجدل، فهما يشتركان في كونهما عامين لجميع المطالب، وشاملين لكل شيء، إلا أن الفرق بينهما هو أن الجدل يحتفل بالأمور الكلية فقط، وهي موضوعاته، أما الخطابة فتختص بالأمور الجزئية.[8]

إذاً، فالخطابة تلتمس الإقناع في جميع أجناس الأمور، وتستعمل في الإقناع الطرق المشتركة للجميع، ولذلك يمكنها أن تقنع في الأمور الطبية، لا بالطريق الذي يخص الطبيب، بل بالمشترك بين الطبيب وغير الطبيب، وكذلك في جميع الصنائع، ولهذا لها قدرة في

إقناع الجمهور بأسرهم في كل شيء.[9] ولابن رشد تعريف للخطابة قال فيه:" والخطابة هي قوة تتكلف الإقناع الممكن في كل واحد من الأشياء المفردة. ويعني بالقوة[يرجع الضمير في الفعل يقصد إلى أرسطو]: الصناعة التي تفعل في المتقابلين، وليس يتبع غايتها فعلها ضرورة، ويعنى بتتكلف: أن تبذل مجهودها في استقصاء الإقناع الممكن، ويعنى بالممكن: الإقناع الممكن في ذلك الشيء الذي فيه القول(...)، ويعنى بقوله: في كل واحد من الأشياء المفردة، أي في كل واحد من الأشخاص الموجودة في مقولة من المقولات العشر"،[10] فهذا هو مجمل تعريف الفلاسفة المسلمين لصناعة الخطابة بوصفها صناعة منطقية تتوخى الإقناع في مخاطبة الناس، فلا يهمهم منها سوى جانب المنطق فيها، لأنها صناعة موجهة إلى تعليم الناس كل أجناس الأمور.

1-1-غاية الخطابة ومنفعتها:

جعل الفارابي للخطابة مكانة هامة في حياة الناس داخل المدن، فالخطابة والشعر صناعتان منطقيتان موجهتان إلى عامة الناس، وموضوعاتهما لا تختلف عنده، فالخطيب يقنع ويصحح بالظنون، ويعلم من كان من غير أهل صناعة المنطق بالآراء الشائعة بين الناس بحسب الأصلح للمدينة.[11] ويربط ابن رشد بين صناعة الخطابة وصناعة الجدل لاشتراكهما في غاية واحدة وهي المخاطبة، قال ابن رشد:" إن صناعة الخطابة تناسب صناعة الجدل، وذلك أن كليهما تؤمّان غاية واحدة وهي المخاطبة؛ إذ كانت هاتان الصناعتان ليس يستعملهما الإنسان بينه وبين نفسه كالحال في صناعة البرهان، بل إنما يستعملهما مع الغير، وتشتركان بنحو من الأنحاء في موضوع واحد".[12] وهذا توضيح لقول أرسطو:" إن الريطورية ترجع إلى الدياليقطيقية، وكلتاهما توجد من أجل شيء واحد، ويشتركان في نحو من الأنحاء".[13]

وقال ابن سينا:" وللخطابة منافع في الأمور المدنية أكثر من منافع سائر الصنائع، فإن النفوس العامية أسبق إلى الانقياد، وأفهم لمقتضاها".[14] وقال في شرحه مبينا منفعة الخطابة: "فلتكن الخطابة هي التي تعد نحو إقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا، ولتتضع عن نفع يعود منها على الحكمة، أو على الجدل".[15] وفي هذا السياق يقرنها بالبرهان من جهة ما فيهما من تصديق، فالخاصة من الناس لا يحصل لهم التصديق من الخاصة مثلهم إلا بالبرهان، أما العامة فيحصل لهم التصديق من الخاصة بالخطابة، فالخطابة والبرهان هما صناعتان نافعتان في اكتساب الناس التصديق،[16]

وأشار ابن سينا إلى أن الخطابة يستعان بها في الدعوة إلى العقائد الإلهية، والعقائد الطبيعية، وذلك بحسب ما يلائم عقول الناس، وفي الدعوة إلى العقائد الخلقية، وتمكين الانفعالات النفسية نحو الاستعطاف والاستماحة والإرضاء والإغضاب؛ و في المخاصمات التي تكون في الأحداث الجزئية، وهي على ثلاثة أقسام: الأمور المنافرية وغايتها المدح الفضائل، والذم بنقيضها في أي زمان، والأمور المشاورية وغايتها الإذن بشيء نافع، أو المنع من شيء ضار، وتختص بالمستقبل من الزمان، والأمور المشاجرية وغايتها شكاية أو اعتذار عن ظلم أو اعتداء وتختص بما مضى من الزمان.[17]

وأوضح ابن رشد أن الخطابة لها منفعتان، الأولى يكون بها حث الناس في الأمور المدنية على الفضائل عن طريق التأنيب والتوبيخ، وذلك لميلهم إلى أضدادها، أما الثانية فهي أن كل الناس لا ينفع معهم البرهان في الأمور النظرية التي يراد منهم اعتقادها، فيكون التصديق بين المتكلم والمخاطب بالمقدمات المشتركة، وهي المحمودات، وهنا تشارك صناعة الخطابة صناعة الجدل.[18] وهدف الفلاسفة المسلمين من تكييف القوانين الأرسطية الكلية لصناعة الخطابة في دائرة الفكر البلاغي العربي الإسلامي هو الاستعانة بها في ميدان التشريع والدفاع عن الهوية الإسلامية، على منوال توظيف القياس عند المسلمين لما لم يرد فيه نص في القرآن أو السنة، فقد وجد الفارابي بعض أهل الفقه والكلام في عصره أبطلوا التمثيلات، فأراد الفلاسفة المسلمون أن يهيئوا مادة البرهنة المستمدة من الخطابة في المجتمع الإسلامي ليستعين بها المسلمون في ما جد من القضايا في مجتمعهم.[19]

3-1-القياس الخطابي:

من أهم محاور صناعة الخطابة عند أرسطو ما يكوِّن قياسها المنطقي، وهو الذي شكل جزء هاما من كتاب "الخطابة"، ولهذا كان هدف الفارابي في محاولته ربط الخطابة بالمنطق، وبالبراهين المنطقية الموضوعية الخاصة بها، ومن أقيسة الخطابة الأرسطية "المثل" أو "التمثيل" وعرفه الفارابي، فقال: "والتمثيل هو أن يلتمس تصحيح وجود الشيء في أمر ما لأجل ظهور وجود ذلك الشيء في شبيه الأمر، والتمثيل يسمى قياسا عند الجمهور ".[20] و منها أيضا الضمير أو المضمر، ويسمى "القياس المضمر"، وعرف الفارابي الضمير، فقال:" والضمير قول مؤلف من مقدمتين مقترنتين، يستعمل بحذف إحدى مقدمتيه المقترنتين. ويسمى ضميرا لأن المستعمل له يضمر بعض مقدماته ولا يصرح بها، ويعمل فيه أيضا على ما في ضمير السامع من معرفة المقدمات التي حذفها "،[21] فالضمائر في الخطابة إذاً بمنزلة البراهين في العلوم، والمقاييس في الجدل، وهي أشد ضرورية في إلزام ما يلزم عنها. وذهب الفارابي إلى أن الضمائر أولى من التمثيلات في القياس الخطابي، فهي أسبق من التمثيلات في الأقاويل الخطابية، حيث لا يمكن إبطالها إلا بضمائر، بل تثبت التمثيلات بالضمائر، وقد وجد الفارابي الناس في زمانه يردون التمثيلات، ويبطلونها لاشتباهها بالقياس، وبخاصة عند بعض الفقهاء والمتكلمين، والقياس يعني عندهم المقايسة بين مقدارين هل هما متساويان، أو بينهما تفاضل، لكن هذا القياس عند أهل المنطق هو ما يدل على "المقدمات المقترنة المنتجة اضطرارا، كانت حملية أو شرطية، أو على طريق الخُلف، ويخصونه باسم القياس، دون الاستقراء والتمثيل".[22]

وتحدث ابن سينا عن القياس في الأقاويل الخطابية في كتابه "المجموع أو الحكمة العروضية" وله علاقة بالقول الخطابي، قال:" وأما نفس القول الموقع التصديق فينقسم قسمين: ضمير وتمثيل كما في الجدل قياس واستقراء، وفي العلوم تعليمات و قياسات كلية. والضمير هو أن لا يصرح في القول بكلتي مقدمتي القياس، بل يقتصر على الصغرى، ويطرح العظمى لبيان الكذب فيها وظهور معاندها"،[23] ويظهر من هذا الكلام أن ابن سينا يقتبس من الفارابي في تعريف قياس الضمير الذي يقوم على حذف إحدى المقدمتين، إذ ليس من الضروري أن تنتج عنها نتيجة في القول الخطابي، بل أن يكون القول الخطابي مقنعا، ويكون ذلك أكثر جلاء في المقدمات الشرطية غير المستثناة، لا في المقدمات الحملية، ومثال ذلك أن يقال:" هذا الشاب يتردد في ظلام الليل، فهو إذن ينتهز فرصة للسرقة "، فهنا لم يصرح بإحدى المقدمتين. أما التمثيل فيكون إما لاشتراك في معنى عام، وإما لتشابهه في النسبة، ويكون الاشتراك والتشابه إما في الحقيقة، أو بحسب الرأي الذائع، فالتمثيل عند ابن سينا مثل الاستقراء في الجدل، والضمير مثل القياس فيه أيضا. و أشار مثل الفارابي إلى أن التمثيل هو الذي يسميه الفقهاء "قياسا"، وقد أبطله فقهاء الشيعة وفقهاء الظاهرية، وطرحه أصحاب الخطابة، أو ربما يريد أهل المنطق وفقا لما جاء في كلام ابن سينا في هذا السياق.[24]

وسار ابن رشد في المنحى ذاته، فبين الأمور التي توقع تصديقا في القول الخطابي، التي هي عموده ومقاييسه، وهي الضمائر التي هي أحرى أن توقع التصديق الخطابي، وليس الأمور الخارجة عنه، مثل إثارة الانفعالات النفسية كالخوف والرحمة والغضب.[25] ويرد ابن رشد النظر في صناعة الخطابة إلى صاحب المنطق، إما في كليتها أو في أجزاء منها، فهو الذي يعرف أجزاء القياس، ومتى يكون، وهو الذي يعرف كيفية إعمال قياس الضمير، والفرق بينه وبين غيره من المقاييس الأخرى، ورأى ابن رشد أن قصور من قصر في هذا الفن، إنما كان من جهة الجهل بالمنطق، وكأنه هنا أراد أن يشير إلى طبيعة الخطابة العربية التي تعتمد على أمور خارجة عن القول الخطابي، أي ما يكون به التزيين والتنميق الذي هو ظاهر الشيء، وليس ما يقوم عليه، وهو القياس المنطقي.[26]

وأوضح ابن رشد طرق الإثبات والنفي في الأقاويل الخطابية وهما الضمير والمثال، والضمير هو القياس الخطابي، والمثال هو الاستقراء الخطابي.[27] ويخالف ابن رشد الفارابي في مسألة تقديم التمثيل على الضمير، قال ابن رشد:" والمثال في الخطابة أقنع من الضمير؛ لأن الضمير يتطرق إليه العناد أكثر من تطرقه إلى المثال".[28] وذلك خلاف ما صرح به الفارابي من أن الضمير أقوى من

التمثيل في الإقناع. ووضح ابن رشد طريقي التصديق في القول الخطابي وهما الضمير والمثال بالتمثيل لهما، فقال:" أحدهما أن يقول القائل: إن كذا هو كذا لموضع كذا، مثل قول القائل: إن شراب السكنجبين ينفع فلانا لأنه محموم. وهذا هو الذي يسمى الضمير. والضرب الثاني أن يقول إن كذا إنما كان كذا لأنه مثل كذا، مثل أن يقول: إن فلانا ينتفع بالسكنجبين، لأن فلانا انتفع به. و هذا هو الذي يسمى المثال".[29] ولا يختلف ابن رشد عن ابن سينا في تحديد قياس الضمير في الخطابة، فهو يقوم على التصريح بإحدى المقدمتين مع النتيجة، أي أن القياس الإضماري في الخطابة يتكون من مقدمة صغرى ونتيجة، فتحذف المقدمة الكبرى حتى لا يفطن إلى تهافتها وعنادها، لأن جمهور المخاطبين لا يستطيعون أن يفهموا لزوم النتيجة التي تلزم عن مقدمات كثيرة، كما أنهم يكرهون أن يباعدوا بين النتيجة وما تلزم عنه، مثل أن يقال: "هذا يدور بالليل فهو لص"، ولا يقال:" وكل من يدور بالليل فهو لص"، فهذه مقدمة كبرى.[30] ولهذا يقر ابن رشد مثل سلفيه ابن سينا والفارابي أن الإقناع في الخطابة يكون بالمقدمات القليلة والوجيزة، أو بالمقدمات التي هي غاية في الظهور، وحذف ما خفي منها، أو ما تلزم عنه النتيجة، وبناء على ما تقدم من أقوال الفلاسفة المسلمين، فإن الخطابة "قياس منطقي" من أهم محاوره التي يدور حولها الأقيسة المنطقية التي تصلح في مخاطبة جمهور المخاطبين قصد استمالتهم وإقناعهم، ومن أبرزها تلك الأقيسة الضمير والتمثيل.[31] وهما مختلفان عن أقيسة الصناعات الأخرى كالبرهان والجدل والسفسطة.

2-قوانين اللغة الخطابية:

2-1- الإيقاع والإلقاء:

لخص ابن سينا قوانين اللفظ الخطابي في المقالة الرابعة التي سماها "في التحسينات واختيار الألفاظ للتعبيرات"، وفيها تكلم عن التوابع والترتيبات والتحسينات. فقد تناول ابن سينا مسألة النغم الموسيقي، وهو أمر يقع خارج أحوال اللفظ، قال ابن سينا:" فإن للنغم مناسبة مع الانفعالات والأخلاق"،[32] مثل الغضب والخوف وغيرها، فالنغم يصور أحاسيس الخطيب، ويوضح طبيعتها. ومن أحوال النغم النبرات، وهي هيئات مدية غير حرفية، لكنها خارجة عن مقاييس اللفظ، ولها علاقة بالإلقاء، أي بهيأة المتكلم أثناء القول، وسماها " الأخذ بالوجوه" أو "نفاقا"،[33] وله علاقة بالطبائع لا بالصناعة الخطابية. إن النبر والتنغيم في فن الخطابة يرتبط بالنطق من جهة أن القول الخطابي كلام يلقى على الأسماع، لأن التلوينات والتنغيمات الصوتية تحرك النفوس لإحداث التصديق فيها، ولا علاقة للنبر والتنغيم بالخطب المكتوبة، فهو لا يتجلى فيها، فضلا عن النفاق والأخذ بالوجوه، فالتأثير في الخطابة المكتوبة لا يكون بأحوال الألفاظ الإيقاعية، أو بالنفاق، إنما لأحوال في الألفاظ نفسها. ولذلك فإن النغم والنبر لا يظهر إلا في الإلقاء الصوتي للقول الخطابي، فتختلف المعاني باختلاف النبرة، فيأتي الخبر استفهاما، والاستفهام تعجبا وغير ذلك.[34] كما أن لصناعة الخطابة أن تستعين أيضا بمقدار يسير من الوزن، لكن لا ينتفع به فيها بخلاف الشعر، لأن الشعر يقوم على الوزن أساسا، غير أن الخطابة لا تخلو من إيقاع يتمثل في موجات تتعاقب، فينقطع الصوت خلالها، فتتوافر في الخطابة قيم موسيقية، ومن ثم فإن الإيقاع في الخطابة يساعد في الإقناع.[35]

وتناول ابن رشد هذا الجانب الذي له علاقة بأمور تقع خارج الألفاظ الخطابية من أحوال الخطيب، وكيفية تشكُّل صوته ليستدرج المخاطبين إلى التصديق ويوقع الإقناع، وهو ما يسمى "الأخذ بالوجوه" ويتمثل في "الأشكال" مثل استعمال الإشارات باليد وغيرها، نحو إشارة النبي عليه الصلاة والسلام بإصبعيه يقرنهما في أحد خطبه قال فيها:" بعثت أنا والساعة كهاتين"، وأيضا في الملامح، نحو اصفرار وجه المتكلم أثناء الكلام، إما للتعبير عن خوفه، أو لتوهيم المستمع أنه عاقل، وإما لإيقاع ذلك الإحساس في نفس المخاطب، ثم "النغم" إما لتخييل الرحمة بترقيق الصوت، أو الغضب بتعظيمه وتفخيمه، وإما للتعبير عن الانفعالات، أو تحريك السامعين إلى انفعال أو خلق ليصدر عنهم التصديق، ويستعمل النغم كذلك لنوع من الوزن في القول الخطابي مثل الشعر، لكن هو أكثر ضرورة في الشعر من الخطب. أما الأخذ بالوجوه فهو قليل الاستعمال عند العرب، ولهذا رأى ابن رشد أن كثيرا مما قاله أرسطو

والفارابي في هذا الموضع غير مفهوم عند العرب، ولا نافع في خطابتهم،[36] وفي ذلك وعي ابن رشد بالفرق بين الخطابة اليونانية والخطابة العربية.

2-2-فصاحة الألفاظ الخطابية:

تحدث ابن سينا عن فصاحة الألفاظ، وقال:" وأما التعاليم فإن اعتبار الألفاظ فيها أمر يسير، ويكفي فيها أن تكون مفهومة، غير مشتركة، ولا مستعارة، وأن تطابق بها المعاني"[37] فالألفاظ لها تأثير في المعاني، فهي تختلف في الخطابة عنها في الشعر، لهذا اشترط الفلاسفة مطابقة الألفاظ للمعاني، "فإن اللفظ الجزل يوهم أن المعنى جزل، واللفظ السفساف يجعل المعنى كالسفساف".[38] فاللفظ في صناعة الخطابة لابد أن يقوم على الأفهام والإبانة، فيدل على المعنى الذي وضع له في أول الأمر، لأن الغرض هو الإقناع والتصديق، بل إن ابن سينا يقرر أن تتركب لغة الخطابة من الألفاظ الأصلية المناسبة، وهي الألفاظ التي سماها "المستولية" ونعتها أن ترتفع عن درجة العامية، ولا تخرج إلى الكلفة المشنوءة.[39] فقال كذلك:" وإنما يحسن في الخطابة من الأسماء ما كان مستوليا، وقد عرفته، وما كان مناسبا أيضا أهليا، وهذا هو اللفظ النص على العبارة".[40] ولهذا قال ابن سينا إن الخطيب لا ينبغي له أن يقتدي بالشاعر، فلا يستعمل فخامة اللفظ في كل موضع، إذ لا ينبغي للخطيب أن يتحرى "التفيهق"، ولكن عليه أن يطابق بمتانة اللفظ وسلاسته متانة ما يتكلم فيه وسلاسته"،[41] وهنا ألح ابن سينا على مبدأ الوسط في اللفظ الخطابي،" وذلك أن لا تكون الألفاظ حقيرة سفسافية، ولا مجاوزة في المتانة مبلغ الأمر الذي تدل عليه، وقال عن اختيار الألفاظ في صناعة الخطابة:" يجب أول كل شيء أن تكون فصيحة صحيحة، لا لحن فيها بحسب اللغة، فإن اللحن يركك الكلام ويرذله".[42]

وتناول ابن رشد قضية الألفاظ في الخطابة بعمق في شرحه مقارنة بابن سينا، فحدد فصاحة ألفاظ هذه الصناعة في ثلاثة أحوال، الأول أن تكون جيدة الإفهام والإبانة للمعاني، والثاني أن تكون لذيذة المسموع، والثالث تعطي في المعنى رفعة أو خسة،[43] وقد قسم الألفاظ إلى قسمين: ألفاظ مفردة وينبغي أن تكون متواطئة، وغير مشتركة، ومشهورة عند الجمهور أو أهل صناعة الخطابة، لأن الألفاظ تعين على زيادة التصديق الحاصل عن البرهان وقوته، فالخطابة والشعر عند ابن رشد أولى بالصنعة البلاغية، فتكون الخطابية أتم إقناعا، وتكون الشعرية أتم تخييلا، ولذلك فإن الألفاظ في صناعة الخطابة من جهة فصاحتها تخيل في المعنى رفعة أو خسة، أي أمرا زائدا على معنى اللفظ، فيكون القول بلاغيا سواء في الخطابة، أم في الشعر، وهذا أمر مشترك بينهما حسب رأي ابن رشد.[44]

1-2-2-الألفاظ الخطابية المفردة عند ابن رشد:

قسم ابن رشد الألفاظ الخطابية بحسب أحوالها ودلالتها إلى قسمين، ألفاظ مفردة وألفاظ مفردة مركبة، ثم قسم الألفاظ المفردة إلى ثمانية أقسام، ونلاحظ أنه لم يشرحها وفق الترتيب الذي جاءت به في كلامه، وهي: الألفاظ المغيَّرة وتكون باستعمال لفظ مكان لفظ آخر يدل على معناه، ويقع هذا النوع في التشبيه والاستعارة، نحو تشبيه النساء بالظباء في الشعر عند العرب.[45] وتنقسم هذه الألفاظ إلى بسيطة ومركبة، فالمركبة خاصة بالشعر، وأما البسيطة فخاصة بالخطابة، وربما يريد بالمركبة في الشعر "المجاز". ثم الألفاظ المستولية وهي الخاصة بأصحاب لسان ما، المشهورة عندهم، ويليها المبتذلة، وهي الألفاظ التي تعبر عن المعاني الحقيقية لا مجاز فيها، وبعدها الألفاظ الغريبة وهي التي يستعملها الخواص من أمة ما وليس العامة، وهي غير مبتذلة عندهم، وقد ذكر من هذه الأقسام صنف سماه "اللغات"، وقسمه إلى صنفين، الأول أن يستعمل الإنسان في مخاطبة غيره من أهل لسانه ألفاظ أمم أخرى، كأن يخاطب الحجازي من العرب غيره من قومه بلغة الحميري، أما الصنف الثاني فهو أن يخاطب إنسان أمة بألفاظ ليست من لسانها، وإنما هي من لسان أمة أخرى، وذلك مثل استعمال العرب ألفاظا من الفارسية، سواء دخيلة أم معربة.[46]

وذكر ابن رشد الألفاظ المزينة وهي غير موجودة في لغة العرب على حد تعبيره، وهي التي جعل بعض أجزائها نغما حتى صارت بذلك النغم مزينة، ثم ذكر ألفاظا أخرى مركبة، لكنها قليلة وشاذة، ويريد بها التركيب المزجي مثل "عبشمي" المنسوب إلى عبد شمس، وهذه قليلة في لسان العرب، أما الألفاظ المغلطة فهي التي يعسر النطق بها، وسبب عسر النطق بها هو تنافر أصواتها في المخارج، أو طبيعة تركيبها.[47] و هذه الألفاظ المغلطة جعلها ابن سينا أولى بالشعر من الخطابة لما فيها من تغليط السامع، فحقها أن تهجر في الخطابة.[48] وفي آخر التقسيم ذكر ابن رشد الألفاظ الموضوعة، وهي الألفاظ المخترعة في لسان جنس ما، يخترعها أهل ذلك اللسان على نحو التركيب الذي لحروفهم. والذي تقرر عند ابن رشد هو أن فضيلة القول الخطابي، مثل ما هو الشأن عند أرسطو أن يستعمل الأصناف السبعة كلها ما عدا الألفاظ المستولية، لأن تلك الأصناف قائمة على التغيير، أي الاستعمال المجازي، وقد استثنى المستولية، لأنها لا تفيد معنى زائدا على ما يعرفه السامع، أي أنها ليست ألفاظا مجازية التي تغير بالتخييل، ومن شروط اللفظ الخطابي عند ابن رشد، إضافة إلى التغيير، أن لا يكون لفظا مبتذلا أو حقيرا، أولا يخيل شيئا فيه خسة أو تركيب فاسد من جهة، كما أنه لا ينبغي أن يجاوز القدر الذي يحقق الإقناع، وذلك بأن لا يخيل في اللفظ معنى أعظم من المعنى المقصود بيانه في الكلام، أو يكون التغيير فيها غير واضح من جهة العلاقة المجازية.[49] والذي يميز الألفاظ المغيرة، أي المجازية، هو غرابتها، وهذا شبيه بتعجب أهل مدينة من الغرباء الواردين عليهم، وتخشع لهم أنفسهم، ولذلك فإن الإجادة في صناعة الخطابة كامنة في جعل الألفاظ غريبة، والغرابة تتفاضل في الألفاظ لتفاضلها فيما تخيله من الرفعة والخسة، والفرق بين صناعة الشعر وصناعة الخطابة في هذه المسألة هو أن الشعر يستعمل التخييل أكثر من الخطابة التي تكتفي منه بمقدار ما يوقع الإقناع في الشيء المتكلم عنه،[50] وهنا أقر ابن رشد أن فضيلة القول الخطابي هي في استعمال التغيير، لكن يكون بمقدار محدد، وذهب إلى ضرورة تقليل الخطيب من استعمال اللغات والمركبات من الألفاظ الغريبة عن لسان مخاطبيه، ويتجنب فيها الإفراط، وبخاصة في الخطب التي يقصد بها إقناع الجميع، فهذا النوع من الخطب ينبغي أن تؤلف من الألفاظ المستولية، ومن التي تسمى "الأهلية"، أما في الخطب التي يتوجه فيها الخطيب إلى الخواص فينبغي أن تكون ألفاظها غريبة أكثر، واللفظ المشترك أخص بها من الأهلي.[51] ويمكن للخطيب أن يستعمل الألفاظ المترادفة مثل الشاعر لإيهام تكثير المعنى، أو تكرير المعنى الواحد بعينه لحفظه وتأكيده.[52]

2-2-2-الألفاظ المفردة المركبة:

بعد تحديد ابن رشد أحوال الألفاظ المفردة، انتقل إلى بيان أحوالها في التركيب، فيجب على الخطيب أن يتأدب بلسان القوم الذين يخاطبهم، ويتعلمه لتجري جميع أقاويل خطبه على عادة أهل ذلك اللسان، وأول مقاييس تلك الأحوال. وضع حروف الرباطات في المواضع التي يجب أن تكون فيها من القول، وهذه الروابط هي الحروف التي تربط بين أجزاء القول، ومنها ما يوضع في أول الكلام مثل حروف الشرط والمجازاة، وحروف الاستفهام والشك، ومنها ما يوضع في وسط القول مثل الواو والفاء و ثم، ومنها ما يأتي في آخر القول، وهي حروف العلة والسبب،[53] ونجد عند ابن رشد ترتيب لمسائل الألفاظ وشروط فصاحتها، وأحوالها التي تكون عليها في القول الخطابي، ولعل ذلك يرجع إلى أنه وجد البلاغة العربية قد نضجت بعد أن تناولتها القرائح العربية قبله بالدراسة والتحليل.[54] فستفاد من تبويب البلاغيين لعلم البلاغة، ووضع أقسامه وفروعه. وقد بيّن ابن رشد كيفية عمل الروابط فيما بينها في كلام العرب، وأشار إلى الروابط الغريبة التي من العسير معرفة قانون مواضع ترتيبها في الكلام. و أكد على توخي الخطيب استعمال الألفاظ التي تعارف الناس عليها، وسماها ابن رشد "الألفاظ الأهلية الخاصة" بالأمر المقول، وهي الأسماء المتواطئة، ثم تجنب الخطيب الألفاظ الدالة على التشكيك، وتوهم الشيء وضده، وفيها تضليل المخاطب مثل أقاويل السفسطائيين، وتوجد هذه الألفاظ في كلام الكهان عند العرب حتى لا يقف الناس على خطئهم.[55] و أيضا مراعاة الخطيب أشكال الألفاظ الدالة على التذكير والتأنيث في لسان العرب، فلا يوقع ألفاظ المذكر موقع ألفاظ المؤنث مثل ما حوكي أنه موجود في اللسان الفارسي، وفي اللسان اليوناني ألفاظ

هي وسط بين التذكير والتأنيث. ومن المقاييس كذلك مراعاة الخطيب أشكال الألفاظ الدالة على المفرد والتثنية والجمع، والفريق في الجمع بين جمع القلة والكثرة، واستعمال كل شكل منها في موضعها، مع مراعاة أحوال إعرابها وتصريفها.[56] ويأتي بعد ذلك استعمال علامات الاتصال والانفصال في الكلام المكتوب ليسهل على المخاطب فهم معناه وقت قراءته، ولهذا علاقة بالروابط، لأن عدم وجود الروابط في الكلام يؤدي إلى عدم فهم اتصاله، وأما كثرتها فتؤدي إلى عدم فهم انفصاله.[57]

3-2-2- الألفاظ المركبة:

الألفاظ حينما تركب تصبح مقالة، وتكون المقالة "جميلة إذا كانت بألفاظ مخيلة، خلقية، موجهة نحو الأمر المقصود، معتدلة"، والألفاظ "الخلقية" هي التي تحث على الفعل الذي يدعو إليه الخطيب المخاطبين، أما "الموجهة" نحو الأمر المقصود، فيراد بها أن تدل على الخلق أو الانفعال الذي يقصد إليه الخطيب، ومعنى "معتدلة" أن لا تخيل في المخاطب خلقا هو أرفع منه، أو هو أخس منه، وإنما تخيل فيه خلقا هو أليق به، ولا يكفي في هذا الموضع الاستعانة بتزيين الألفاظ بالنغم الذي هم من خارج الألفاظ ذاتها فقط.[58] وتكون الألفاظ "الخلقية" مقنعة إذا راعت الأحوال والمقامات، وعبرت عن الانفعالات بالألفاظ المناسبة، أي الخاصة بها، ولذلك كان حريا بالخطيب أن يخاطب كل إنسان بما يناسب جنسه وهمته من الأخلاق والانفعالات، بل يخاطب أهل كل صناعة بالألفاظ الخلقية عندهم، لأن ذلك له موقع عظيم في الإقناع، ومراعاة استعمال الألفاظ الخلقية في موضعها اللائق بها، والانفعالية في موضعها المناسب لها.[59] ولا ينبغي للخطيب استعمال ألفاظ من جنس واحد، فمن الجدير أن تكون من المشهورة والمستعارة والغريبة، ليكون كلامه أشد تخييلا، ولتفيد غرابة وتعجبا يحرك النفس، وينبغي أن يكون في الأقاويل الانفعالية أسماء غريبة وموضوعة ومضاعفة، فهي تخيل أمرا زائدا على المقصود في التحريك نحو الأمر الذي يبعث على الانفعال.[60]

وأشار ابن رشد إلى ضرورة تجنب الخطيب الوزن في الأقاويل الخطابية مثل الشعر، حتى لا يظن المخاطب أن الإقناع كان بحيلة أو صناعة لا من قبل الأمر ذاته، أو يظن أن المراد منه التعجيب والالتذاذ، فيقع ذلك القول الخطابي موقع الغلط فيما أريد إقناع المخاطب به، أو يتوهم المخاطب كلام الخطيب شعرا، فيقل لذلك إقناعه.[61] وقد قسم ابن رشد الأقاويل المركبة إلى موزونة وهي التي تجمع بين الإيقاع والعدد في أزمنة متساوية وهي الأقاويل الشعرية. وهي غير مقنعة. وأقاويل لا يكون بين ألفاظها أزمنة، وتنتهي بها كل لفظة عند السامع، أو علامات تدل على ماهيتها، وهي التي تعرف عند أرسطو باللفظ السخيف، وهي كذلك قليلة الإقناع. وأقاويل يكون بين ألفاظها المفردة أحوال تنهيها عند المخاطب، وتفصلها بسكنات أو نبرات تختلف عن نبرات الشعر، والأقاويل الخطابية من هذا الصنف الذي بين أجزائه نبرات ووقفات لا تخرج القول إلى أن يكون موزونا، غير أن هذه النبرات والفصول يجب أن تكون بقدر ما تتمكن النفس من فهمه.[62] ثم حدد ابن رشد مواضع تلك النبرات والوقفات في القول الخطابي قصد الإبعاد بين الألفاظ المفردة والأقاويل وهي ثلاثة مواضع، الأول هو في نهاية الألفاظ المفردة والأقاويل القصار القريبة من الألفاظ المفردة، والثاني هو في نهاية الأقاويل القصار التي هي أجزاء الأقاويل الطوال، والثالث هو في أطراف الأقاويل التامة، أو في أنصافها، وهي أجزاء الخطب الكبرى، ولا بد للخطيب أن يتوقى الوقوع في الوزن عند استعمال النبرات، لكن من المعروف، حسب ما ذهب إليه ابن رشد، أن العرب تستعمل الوقفات بدل النبرات،[63] ومن عادة العرب استعمال النبر بالنغم في الأقاويل ذات المقاطع الممدودة، سواء كانت في أواسط الأقاويل، أم في أواخرها، ولا يستعملون النبر والنغم في المقاطع القصيرة إذا كانت في وسط الأقاويل، بينما يجعلون المقاطع المقصورة ممدودة إذا جاءت في أواخر الأقاويل، فإن كان فتحة أردفوها بالألف، وإن كان ضمة أردفوها بالواو، وإن كان كسرة أردفوها بالياء، وهذا وارد عندهم في القوافي.[64] فهذه هي جملة قوانين اللفظ الخطابي التي ذكرها ابن رشد في شرحه، غير أننا لاحظنا أنه يقع أحيانا في الخلط بين ما هو لفظي خالص، وبين ما هو بلاغي يرتبط بطريقة صياغة الكلام لاعتبارات بلاغية.

3-قوانين بلاغة الخطابة:

تناول الفلاسفة المسلمون القوانين البلاغية لفن الخطابة تحت مفهوم "التغيير"، ويقصدون بالتغيير "الاستعمال المجازي" للغة، لكن لا ينبغي المبالغة منه في صناعة الخطابة بخلاف الشعر، إنما يستعمل منه بقدر ما يحتاجه القول الخطابي.

1-3- مفهوم "التغيير" عند ابن سينا:

قال ابن سينا:" واعلم أن القول يرشق بالتغيير، والتغيير هو أن لا يستعمل كما يوجبه المعنى فقط، بل أن يستعير، ويبدل، ويشبه"، فيستحسن أن يكون للفظ في ذاته حال لكي يجمع مع الدلالة حسن التخييل.[65] ويكون بها ذا رونق يستفاد منه الاستغراب والتعجب، وما يتبع ذلك من الهيبة والاستعظام والروعة، مثل ما يستشعره الإنسان عند رؤية الغرباء،" فإنه يحتشمهم احتشاما لا يحتشمه مثله المعارف"،[66] والاستعارة في الخطابة ليست أصلا، لكن هي وسيلة قد ينتفع بها في خداع المخاطب، والأصل في الخطابة هو أن تكون ألفاظها أصلية مناسبة، وتدخل الاستعارات فيها كالأباريز. قال ابن سينا:" واعلم أن الاستعارة والتغيير إما أن تقع بلفظ مشهور، أي بحسب معنى آخر، أو بلفظ غريب، أو بلفظ لا مشهور جدا، ولا غريب، ولكن لذيذ، واللذيذ دون المستولي المذكور".[67] ومن شروط الاستعارة عند ابن سينا أن تؤخذ من جنس مناسب لها، محاك لها غير بعيد عنها،[68] وهذا ما اصطلح عليه البلاغيون العرب بالمناسبة بين المستعار منه والمستعار له، والشرط الثاني هو إذا لم يجد الخطيب للشيء اسما مناسبا له، فيستعير له اسما من أمور مناسبة ومشاكلة دون مبالغة في الإغراب، بل يحقق في المشابهة و المشاكلة، والشرط الثالث هو أن تكون المعاني المستعار منها لطيفة معروفة محمودة قد استعملت في المتعارف من الكلام، ويقصد هنا الاستعارات المشهورة، أما الاستعارات غير المشهورة فهي منافية للخطابة، لأنها شديدة الإغراب. وشرح ابن سينا طريقة الاستعارة في تعبير الخطيب عن المعاني الفاحشة، فلا يعرب عنها صراحة، وإنما يسميها بما يخالفها في معناها فيذكر الأولى والأحرى، نحو ذكر العفاف بدل الفجور، فيقول: "الازدياد من العفة أولى، والاستكثار من الأصدقاء أحرى".[69] ومنبع هذه التنبيهات هو أن الخطابة صناعة منطقية لا يجب أن تنحرف عن الإقناع الذي هو دورها، فتدخل بكثرة الاستعارة في التخييل. ومما لا يحسن في الاستعمال الاستعاري في صناعة الخطابة الألفاظ الباردة، ومنها اللفظ المركب بدل المفرد، مثل تسمية السماء "الكثيرة الوجوه" والأرض "جماء الهامة"، ومنها الألفاظ الغريبة أو المخترعة، ومنها كذلك الألفاظ المستثقلة لتحريف هيئاتها عن القبول، والمبهمة الدلالة، والمشهورة جدا نحو التي يستعملها الغوغاء من الناس.[70] ومنها نوع رابع وهو الاستعارة التي لا تشاكل القول الخطابي أصلا، إما لأنها حقيرة فيها استهزاء، أو لما فيها من القبح، وإن كانت التي فيها استهزاء تستعمل في الشعر، وبخاصة في الهجاء والرفث والفحش.[71] وأشار ابن سينا إلى نوع آخر من الاستعارة، ولكن يبدو من وصفه لها أنه يتحدث عن المجاز الاسنادي الذي يسند فيه الفعل إلى غير فاعله الحقيقي، قال:" ومن التغييرات الاستعارية اللذيذة أن ينسب الأمر إلى صفة الفاعل دون الفاعل(...) مثل أن لا يقال: المشايخ يفعلون الخيرات، بل يقول: إن الشيخوخة تفعل الخيرات، وهذه الصفة عامة كالجنس".[72] وقد تحدث ابن سينا في كتاب "المجموع" عن الاستعارة والتشبيه في معرض توضيح مفهوم "المحاكاة" في الشعر، فسماهما "محاكاة تشبيه" و" محاكاة استعارة"، فمحاكاة التشبيه تنقسم إلى نوعين، النوع الأول هو التشبيه القائم على طرفين تتوسطهما أداة التشبيه، والنوع الثاني هو الاستعارة التي ليس فيها دلالة على المحاكاة، نحو قولنا: "لسان الحال أفصح من لساني"، ثم ألحق بها في الرتبة محاكاة من باب الذوائع، وهي الاستعارات الشائعة بين الناس، والكثيرة الاستعمال، نحو تشبيه الحبيب بالغزال، والممدوح بالبحر، والقد بالغصن، وما جرى ذلك المجرى من الكلام.[73] وله إشارة إلى مسألة تجنب تداخل الاستعارات، والإغراق في الإغرابات، لأن الإمعان في أي صنعة فهو نقيصة وعيب، كما أن الإغراق في السفساف والسخيف من العبارات هو مسترذل أيضا، ولذلك نبه ابن سينا إلى ضرورة تمام المحاكاة بين المستعار منه والمستعار له في التغييرات من التشبيه والاستعارة التي ذكر أنواعها، نحو استعارة الضد، واستعارة التشبيه، الاستعارة التي تتركب من الأفعال، وهي من الاستعارة اللفظية .[74]

وشرح ابن سينا التشبيه في تلخيصه، وقارنه بالاستعارة، فهو قياس تمثيلي، حيث لا يوجد تطابق بين المشبه والمشبه به، أما الاستعارة فهي قياس مختصر حذفت مقدمتاه الصغرى والكبرى، واكتفي فيه بالنتيجة، حيث تشاكل طرفا الاستعارة واتحدا.[75] و التشبيه يجري مجرى الاستعارة، إلا أنه يحكم على الشيء بأنه كغيره، وينفع التشبيه في الخطابة مثل الاستعارة، لكن بشرط أن يقع معتدلا، ويجب أن يتجانس التشبيه والاستعارة إذا استعملا في شيئين معا.[76] ويستطرد ابن سينا في الكلام عن الاستعارة والتشبيه في المقالة الرابعة، فيشترط في ألفاظهما أن تكون خاصة، غير مشتركة، وأن لا تكون مغلطة توهم الدلالة على المعنى وضده لارتباطها بالقول السفسطائي، وينطبق ذلك على كلام الكهان والمنجمين الذين تقوم أقاويلهم على التغليط والتوهيم.[77] ثم ذكر ابن سينا الكناية، ويسميها "الإبدال" في موضع آخر حينما تحدث عن إبدال الألفاظ المفردة بألفاظ مركبة في مواقع الإسهاب قصد التوكيد والإقناع، وتجنب الصريح المستبشع من الألفاظ نحو تسمية "فرج" المرأة بعورة النساء، و"الحيض" بدم النساء، و"الجماع" بلمس النساء، أو نحو تبديل الاسم بالصفة المفردة مثل تبديل لفظ "الجماع" أيضا بالوطء، وهذا النوع من الألفاظ سماها ابن سينا "المعدول" في مقابل اللفظ "المعتدل"، والمعدول من اللفظ لا يصلح إلا في التعريض، وليس في التصريح، وكذا في التهويل لغرض التعجيب والتغريب، لذلك ليس دائما فصيحا وشريفا. وفي هذا السياق بين ابن سينا منفعة الإيجاز حين يراد الإفهام عن طريق الإيحاء تبعا لحال المخاطب، فيستعمل الخطيب الألفاظ المفردة، وإذا أريد بسط الكلام بالإسهاب تم إبدال الألفاظ المفردة بالأقاويل، ومما يعين على الإيجاز ترك الروابط، وحذف حروف الإضافة والصلات إذا استغنى عنها الكلام.[78]

2-3-مفهوم "التغيير" عند ابن رشد:

وفي تقسيم ابن رشد الألفاظ في بداية المقالة الثالثة، تحدث عن الألفاظ المغيرة، أي التي فيها تغيير، وذلك أن يكون المقصود من القول الخطابي أن يدل عليه لفظ ما، فيستعمل بدل منه لفظ آخر، والتغيير يكون على ضربين، الضرب الأول يسمى التشبيه أو التمثيل؛ وهو خاص جدا بالشعر، والضرب الثاني يسمى الإبدال، ويتمثل في الاستعارة والبديع، وربما يريد بالبديع "الكناية والتعريض" لذكره ابن المعتز في هذا السياق[79] والتغيير في كلام العرب يكون إما بسيطا أو مركبا، وقد يكون وجه الاتصال في كل نوع بينا ومشهورا، وقد لا يكون بيّنا، إما عند جميع الناس، أو عند كثير من الأمم، نحو كثير من التمثيلات التي جرت بها العادة عند العرب، مثل استعمال امرئ القيس لفظ "نبات الهواجر"، فلا يعرفه إلا من يسكن الصحارى والبراري، و ذهب ابن رشد إلى أن الضرب البسيط من التغيير هو الخاص بصناعة الخطابة. ولهذا أولى ابن رشد أهمية ملفتة للنظر للألفاظ المغيّرة لما تعطيه للكلام من معنى زائد لموضع الغرابة فيها، وذلك من مظاهر جودة اللفظ في الكلام. ثم فصّل ابن رشد القول في مسألة التغيير لما يثيره من غرابة ولذة، وهو صنفان: إبدال وتمثيل، والتمثيل نوعان: إما مضاف، وإما من سائر المقولات، أما الإبدال فهو إما إبدال من مشابهة، ولعله يقصد التشبيه والاستعارة، أو إبدال من لازم، ولعله يقصد بأقسام هذا النوع أيضا "المجاز المرسل"، لأنه أشار إلى بعض علاقاته المتعددة، وشرع بعد ذلك في بيان مقاييس التغيير المنطقية، فأولها أن يستعمل الخطيب من التغييرات ما كان مناسبا ومشاكلا لموضوع القول الذي فيه الإقناع،[80] وهو الذي يسمى الاستعارة والتشبيه، حيث يشترط فيه المناسبة والمشاكلة بين أطراف التشبيه أو الاستعارة. وثانيها أن يكون التعبير عن المعنى المغير إذا كان قبيحا بلفظ غير قبيح، وهو الكناية أو التعريض، ويسميه أرسطو "الكلام المفوض"، وثالثها أن تجعل العبارة عنه بالعلامة الخاصة المنعكسة عليه في الحمل، ورابعها الكناية عن الشيء بضده مثل قوله تعالى: ﴿كانا يأكلان الطعام﴾ (المائدة/75)، أو بالأكثر والأقل نحو مدح إنسان بحضرة من هو أزيد منه فضيلة للتنبيه إلى نقصان فضيلته، أو يذم الأنقص منه فضيلة لبيان العكس.[81]

وبعد هذا التوضيح والتنبيه إلى أنواع التغيير الذي ينتج عن الصور البلاغية التي أوردناها عند ابن رشد، يعود بنا أبو الوليد تارة أخرى إلى الحديث عن أنواع التغيير في الألفاظ نحو التصغير والتعظيم، ومنه قليل يستعمل في الخطابة، لأن هذا النوع خاص بالشعر

مثل "ذهيب" و"ثويب"، والوقف في غير موضع الوقف، وهو من التغيير الرديء، ومن هذا الصنف من التغيير الألفاظ الباردة التي يجب على الخطيب تركها، ومنها ضروب من التركيب اللفظي، وكذا اللغات والأسماء الموضوعة المنقولة لما فيها من العموم و الاشتراك، وكثرة ما يدخل تحتها، وذلك نحو تسمية اللبن "الأبيض"، وهو لفظ قد تسمى به أمور متعددة، وفي ذلك غموض وعسر فهم، أو أن يخيل بها زمان غير زمان وجود المعنى، أو أن يخيل منها عرض بعيد، فهذه الأصناف لا ينبغي أن تستعمل في الخطابة، لأنها لا يقع بها تفهيم المعنى بسهولة، والشعر أولى بها. أما الصنف الأخير من الألفاظ الباردة فهو التي لا جمال فيها لأسباب وأعراض فيها، إما من أشياء قريبة، أو بعيدة، أو ظاهرة، أو خفية، وإما من أشياء خسيسة، أو من أمور تخيل في الشيء زيادة مفرطة، أو نقصا مفرطا.[82] وبعد هذا الاستطراد في ذكر الألفاظ، أشار ابن رشد إلى "المثال" وهو نوع من التغيير، وربما يريد به "تشبيه المثال"، لأن ابن رشد ميزه عن التشبيه الذي تستعمل فيه الأداة، ومن أمثلته تسمية كوكب المشتري عند قدماء اليونان "ذا الكؤوس"، لاعتقادهم المحبة والألفة والصفح فيه، وتسمية المريخ "ذا المجن" لاعتقادهم الحروب والتباغض فيه، وهذان تغييران، لكنهما من أمور بعيدة، ومن أمثلته الجميلة في النوع تشبيه الإنسان الجميل بيوسف عليه السلام، وفي الجنس تشبيه المرأة الحسناء بالظبية، أو الجنس البعيد نحو تشبيهها بالشمس، وخلاف كل هذا فهو من التغيير الرديء.[83] ويمكننا أن نتوقف عند هذا الحد في الحديث عن هذا الجانب من صناعة الخطابة، لاعتقادنا أنه هو ما يمثل ذلك المشترك اللغوي والبلاغي الذي أراد الفلاسفة المسلمون أن يرسخوا قوانينه المنطقية داخل الخطابة العربية، أما الأمور الأخرى التي تتعلق بخصوصيات اليونان وطريقتهم في الأقاويل الخطابية بحسب عاداتهم وقوانينهم، فقد أدرك الفلاسفة المسلمون أنها لا تثير اهتمام العرب في صناعتهم الخطابية، لأن العرب لهم كذلك عاداتهم وقوانينهم في فن الخطابة تختلف عما جاء في كتب أرسطو ومنطقه.

خاتمة:

وخلاصة القول، فإن الفلاسفة المسلمين تناولوا صناعة الخطابة بوصفها صناعة منطقية لها قوانين تحدد طبيعة أقيستها المقنعة والمؤثرة، وبينوا خصائصها الشكلية واللغوية والأسلوبية، وما تنطوي عليه من جوانب جمالية على مستوى الإيقاع والمعجم والتركيب والتخييل، وما لها من تأثير في إحداث التصديق، ويعد عملهم من أثمن القراءات لكتاب الخطابة لأرسطو، وهذا دليل على أنهم كانوا يريدون أن يوفقوا بين تراث العرب وتراث اليونان في الصناعة الخطابية، وأرادوا أن يطبقوا قوانين صناعة الخطابة الأرسطية على فن الخطابة العربية، ويقدموا مادة نظرية تفيد الخطيب العربي في إنشاء الخطب بناء على المنطق المؤدي إلى الإقناع، وإحداث التصديق، والحق أنهم كانوا واعين تماما بأن كل ما ورد في كتاب الخطابة لا يحتاج إليه العرب، وأن كثيرا من الأشياء التي وردت فيه غير مفهومة، ولا نافع فيها، وبخاصة أن البلاغة العربية قد وصلت في عصر ابن رشد إلى ذروة نضجها، وكانت معالمها واضحة.

الهوامش:

[1] - ابن رشد (أبو الوليد محمد بن احمد)، **تلخيص كتاب الخطابة**، ص12.

[2] - د. آرحيلة (عباس)، **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين**، ص239.

[3] -الفارابي (أبو نصر)، **كتاب في المنطق، الخطابة**، ص7.

[4] - نفسه، ص8.

[5] -الفارابي (أبو نصر)، **رسالة في صناعة قوانين الشعر**، ص151.

[6] -نفسه، ص8-9.

[7] - ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب المجموع أو الحكمة العروضية**، ص87.

[8] - نفسه، ص87.

[9]-الفارابي (أبو نصر)، **كتاب المنطق، الخطابة**، ص25-26.

[10] - ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد) ، **تلخيص كتاب الخطابة** ، ص28-29.

[11]-آرحيلة(عباس)، **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين**، ص384-385.

[12]-نفسه، ص1-2.

[13] -أرسطوطاليس، **كتاب الخطابة**، ص1-2.

[14] - ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب المجموع أو الحكمة العروضية**، ص87.

[15] -ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب الشفاء**، ج4، ص2-3.

[16] - نفسه، ج4، ص4.

[17] -ابن سينا، **كتاب المجموع أو الحكمة العروضية**، ص88.

[18] -ابن رشد، **تلخيص كتاب الخطابة**، ص19-21.

[19] -آرحيلة (عباس)، **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين**، ص388.

[20] -الفارابي (أبو نصر)، **كتاب المنطق، الخطابة**، ص27.

[21] - نفسه، ص26.

[22] -نفسه، ص40-41.

[23] -ابن سينا، **كتاب المجموع أو الحكمة العروضية**، ص89.

[24] - نفسه، ص90.

[25] -ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد)، **تلخيص كتاب الخطابة**، ص5.

[26] -نفسه، ص18-19.

[27]-نفسه، ص35.

[28] -نفسه، ص36-37.

[29]-نفسه، ص38.

[30]-نفسه، ص39.

[31] -آرحيلة (عباس) **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين**، ص499.

[32] -ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب الشفاء**، (الجزء الخاص بالخطابة)، ج4، ص،197.

[33] - نفسه، ص197.

[34] -نفسه، ص198.

[35] -آرحيلة(عباس)، **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين**، ص243.

[36] -ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد)، **تلخيص كتاب الخطابة**، ص525-527.

[37] -ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب الشفاء**، (الجزء الخاص بالخطابة)، ص199.

[38] -نفسه، ص199.

[39]-نفسه، ص202.

[40] -نفسه، ص204.

[41] -نفسه، ص202.

[42] -نفسه، ص213.

[43] -ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد)، **تلخيص كتاب الخطابة**، ص523.

[44] -نفسه، ص529-530

[45]- نفسه، ص532.

[46]- نفسه، ص535-536.

[47]- نفسه، ص536-537.

[48]- ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب الشفاء**، (الجزء الخاص بالخطابة)، ج4، ص204.

[49] -نفسه، ص538-540.

[50]-نفسه،540 -542.

[51]-نفسه، ص544-545.

[52] -نفسه، ص546.

[53]-ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد)، **تلخيص كتاب الخاطبة**، ص564-565.

[54]-آرحيلة (عباس)، **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين**، ص676.

[55]- نفسه، ص566-567.

[56]-نفسه، ص 568- 571

[57]-نفسه، ص571-572.

[58] -نفسه، ص578-579.

[59] -نفسه، ص580-582.

[60] -نفسه، ص585-586.

[61] -نفسه، ص588-589.

[62] -نفسه، ص590-592.

[63]-نفسه، ص592-593.

[64] -نفسه، ص594.

[65]-ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب الشفاء**، (الجزء الخاص بالخطابة)، ج4، ص202.

[66] -نفسه، ص202-203.

[67] -نفسه، ص205.

[68] -نفسه، ص204-205.

[69] -نفسه، ص206-207.

[70] -نفسه، ص209-211.

[71] -نفسه، ص212.

[72] -نفسه، ص228.

[73] -ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب المجموع أو الحكمة العروضية**، ص105-106.

[74] -ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب الشفاء** (الجزء الخاص بالخطابة)، ص228-230.

[75]-آرحيلة (عباس)، **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين**، ص499.

[76] -ابن سينا (الحسين بن عبد الله)، **كتاب الشفاء**، (الجزء الخاص بالخطابة)، ج4، ص212.

[77] -نفسه، ص215.

[78] -نفسه، ص216-217.

[79] -ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد)، **تلخيص كتاب الخطابة**، ص532.

[80] -نفسه، ص547-548.

[81] -نفسه، ص552-553.

[82] -نفسه، ص556-557.

[83] -نفسه، ص562-563.